أولا / علم الاقتصاد Economics

العلم الذي يهتم بدراسة كيفية توظيف الموارد الاقتصادية (العمل – رأس المال – الأرض) النادرة نسبيا لإنتاج السلع والخدمات بهدف إشباع حاجات أفراد المجتمع غير المحدودة .[1]

- العمل Labor : يشمل المجهودات العضلية والذهنية التي تساهم في العملية الإنتاجية.
- رأس المال Capital : كل ما يمتلكه المجتمع من المعدات والآلات ومصانع تستخدم في الإنتاج فضلا عن المخزون السلعي .
- الأرض Land : تشمل الموارد الطبيعية في باطن الأرض أو على سطحها مثل النفط والغاز والمعادن والمياه ...

ثانيا / الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

تمثل النظرية الاقتصادية الإطار العام للتحليل ، لغرض تشخيص أسباب حدوث المشكلات الاقتصادية ، ومن ثم اتخاذ سياسات ملائمة لمعالجتها . وبما إن الظواهر والمشكلات تارة تحدث على مستوى الجزء (الفرد – العائلة – المشروع) وتارة أخرى تحدث على مستوى الكل (المجتمع أو الدولة) ، فقد ميز الاقتصاديون بين نوعين من التحليل :

التحليل الجزئي Micro – economics

هو ذلك النوع من التحليل الذي يستخدم لتشخيص ومعالجة المشكلات أو الظواهر الاقتصادية على المستوى الجزئي ، ومثال على ذلك مسألة تحديد السعر لسلعة أو خدمة معينة ، أو تحديد الوضع التوازني للمستهلك أو المنشأة وحسب الأسواق المختلفة ، وقد أعطي هذا النوع من التحليل اهتماما أكثر في ظل النظرية الكلاسيكية في حقبتها الثانية (1830 -1930)[2] ولا زال يحتل مكانا مهما في التحليل الاقتصادي.

التحليل الكلي Macro – economics

هو ذلك النوع من التحليل الذي يستخدم لتشخيص ومعالجة المشكلات أو الظواهر الاقتصادية على المستوى القومي ، ومثال على ذلك المشكلات المتعلقة بالأزمات الاقتصادية كالركود والتضخم ، أو المسائل المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية ، ومعالجة التغيرات في كمية النقد المتداول وأثره في النشاط الاقتصادي أو لمحاولة معرفة اثر التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي أو المسائل المتعلقة بالناتج والدخل القومي واثر التغيرات في الاستهلاك والاستثمار والادخار في النشاط الاقتصادي . وقد تزايد الاهتمام في هذا النوع من التحليل بعد حدوث أزمة الكساد (1929 – 1932) ، وبشكل خاص بعد انشر جون مينارد كينز كتابه المشهور (النظرية

---

[1] العبدلي ، عايد ، التحليل الاقتصادي الكلي ، متاح على الموقع http://uqu.edu.sa/staff/ar/4180200

[2] الأفندي ، احمد محمد ، النظرية الاقتصادية الكلية – السياسة والممارسة ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص24.

العامة في الاستخدام والفائدة والنقود عام 1936 . إما في الوقت الحاضر فان الدراسات تتضمن كلا النوعين من التحليل (الجزئي والكلي) .

السؤال الذي يطرح نفسه ، لماذا التمييز بين الاقتصاد لجزئي والاقتصاد الكلي ؟

الاجابة عن هذا السؤال تكمن في حقيقة ، إن ما يصح بالنسبة لسلوك الفرد أو المنشأة لا يصح بالنسبة لجميع الإفراد أو جميل المنشآت في الاقتصاد ككل ، إذ يطلق على هذه الحالة ما يعرف بـ "خداع التجميع" إذ كان بعض الاقتصاديين الكلاسيكي يبدأ تحليليه بالفرد أو السلعة أو المشروع ثم يعمم التحليل على الاقتصاد كله في استنتاجات وتفسير المشكلات الاقتصادية العامة ويعود السبب في ذلك إن، الكلاسيك افترضوا إن الفرد يتصرف تصرفاً رشيداً وعقلانيا، فتصرفه رشيد ومبني على معرفة القوانين الاقتصادية والتحليل السليم وانه لا فرق بين فرد وآخر ولذا ينطبق التصرف الفردي على تصرف المجموع .

لكن عندما ظهرت النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود ، فقد استخدم كينز لأول مرة تحليلا للاقتصاد كله ، باستعمال أدوات تحليله وعلاقات بين المتغيرات دون المرور بالتحليل الجزئي وتوصل كينز إلى استنتاجات مغايرة لما توصل إليه الكلاسيك ويمكن أن نسوق بعض الأمثلة على ذلك :

إذا قررت الدولة زيادة رواتب المعلمين مثلا بنسبة 100% سيؤدي ذلك إلى تحسين المستوى المعيشي لهذه الفئة المهمة في حقل التعليم ، مع افتراض إن أسعار السلع والخدمات تبقى ثابتة . إلا إن زيادة رواتب جميع العاملين في القطاع العام والخاص وبغض النظر عن زيادة الإنتاجية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات ، إي حدوث التضخم النقدي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض القوة الشرائية للدخول النقدية للجميع وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة بدلا من تحسينها .

ومن الأمثلة على ذلك ما يسمى بـ " تناقض الادخار" فمن المعروف إن زيادة الادخار بالنسبة للفرد تؤدي إلى زيادة ثروته وإمكاناته المادية وبالتالي زيادة رفاهيته بالمستقبل . لكن ما يصح للفرد في هذه الحالة لا يصح بالضرورة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع ، وذلك لو عممنا هذا السلوك لادخاري على جميع أفراد المجتمع سنجد إن زيادة الادخار الكلي سيؤدي في الواقع إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي أو الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الإنتاج والاستثمار وانخفاض الطلب على العمل وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى المعيشة للغالبية العظمة من أفراد المجتمع على عكس النتيجة التي تحققت بالنسبة للفرد ، وبإمكانك تخيل الكثير من تلك الأمثلة .

على هذا الأساس يمكن القول بان الأدوات والأساليب التي تستخدم لمعالجة المشاكل التي تواجه مسار الاقتصاد الكلي ، قد تختلف كليا عن الأدوات والأساليب التي تستخدم لمعالجة المسائل الجزئية التي قد تظهر على مستوى المشروع أو الفرد ، حيث إن تحديد السعر لسلعة أو خدمة معينة والذي يتم من خلال قوى العرض والطلب ، قد يختلف تماما عن معالجة المستوى العام للأسعار وعلى مستوى الاقتصاد القومي ، كما معالجة البطالة على مستوى مشروع أو قطاع معين قد يختلف تماما عن معالجة البطالة على مستوى الاقتصاد القومي .... الخ

على الرغم من اختلاف الوسائل والمجالات والأهداف التي تدخل ضمن الاقتصاد الجزئي عنها في إطار الاقتصاد الكلي ، إلا انه يمكن القول إن هناك علاقة وثيقة ومتداخلة بينهما ، وهذا يلاحظ إن كلا من التحليلين يقعان في إطار النظرية الاقتصادية .

إذ إن المشكلات التي يعاني منها مشروع أو قطاع معين ، إذا لم تتم معالجتها قد تمتد إلى المشروعات والقطاعات الأخرى ، ومن ثم قد تشمل الاقتصاد برمته ، فالأزمة المالية العالمية التي ظهرت في عام 2008 ظهرت في قطاع معين (القطاع العقاري) ثم امتدت لتشمل معظم القطاعات الاقتصادية ليس في الولايات المتحدة فحسب بل في معظم دول العالم .

ولمزيد من التوضيح حول طبيعة العلاقة الوثيقة والتداخل والترابط بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي ، نرى إن النفط كأي سلة يتحدد سعره عن طريق العرض والطلب ، إي إن معالجة تلك المسالة تدخل ضمن إطار التحليل الجزئي ، لكن كما هو واضح ومن مجريات الإحداث نرى إن التغيرات في أسعار النفط لا ينحصر تأثيرها في القطاع النفطي وإنما يمتد ليشمل المتغيرات الكلية كالاستخدام والاستثمار والإنفاق والميزانية والدخل القومي . لذا انتقلت معالجة هذه الظاهرة من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي .

ثالثا / السياسة الاقتصادية[3]

يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات المتخذة لتحقيق هدف معين ، أو بعبارة أخرى إن السياسة الاقتصادية تتعلق بتحديد أهداف معينة وكيفية تحقيقها . وتتعدد السياسات الاقتصادية المتبعة على النحو التالي :

1- السياسة المالية Fiscal Policy

وهي مجموعة السياسات المتعلقة بالإنفاق الحكومي والسياسات المتعلقة بالضرائب .

2- السياسة النقدية Monetary Policy

وهي مجموعة السياسات التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في عرض النقد في المجتمع مثل سياسات سعر الفائدة والإصدار النقدي الجديد وسياسات السوق المفتوحة وتغير سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني .

رابعا / أهداف الاقتصاد الكلي

يمكن استعراض أهم أهداف الاقتصاد الكلي على النحو التالي:[4]

1- الناتج الكلي

تهدف سياسات الاقتصاد الكلي إلى تحقيق معدل عالي من الإنتاج الحقيقي مع ضمان نمو سريع . ويقاس الإنتاج الإجمالي عادة بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) وهو المقياس الأساسي لأداء

[3] الأمين ، عبد الوهاب ، وباشا ، زكريا عبد الحميد ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الجزء الثاني ، دار المعرفة ، الكويت ، 1983،ص18.
[4] شمعون ، احمد سلامة ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، جامعة الملك خالد

الاقتصاد الكلي ويهدف الاقتصاد الوصول إلى استقرار الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية وليس بالقيم النقدية تجنباً لأثار التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار .

2- التوظيف الكامل

تحقيق معدل مرتفع من العمالة وتقليل البطالة الإجبارية إلى الحد الأدنى . وتسخر الحكومات السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق معدلات منخفضة للبطالة بما يقوي الاقتصاد الوطني ويخفف عن الحكومة المدفوعات التعويضية للعاطلين عن العمل .

3- استقرار الأسعار

وهنا يهدف الاقتصاد إلى تحقيق معدلات مستقرة للأسعار بعيدا عن أنواع التضخم المختلفة وخاصة التضخم الجامح . ولا نقصد بهذا الهدف من أهداف الاقتصاد الكلي ثبات جميع أسعار السلع والخدمات ، بل المقصود هو استقرار المعدل العام للأسعار واستقرار معدلات التضخم بشكل عام .

4- تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الأجنبي

إن تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الأجنبي يسهم في استقرار التجارة الخارجية على المستوى الدولي .

5- التوازن الخارجي

والمقصود به تحقيق التوازن في التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) ويعتبر تحقيق هذا الهدف من أهم متطلبات الاقتصاد الكلي ، وعدم تحقيق هذا الهدف له تأثير مباشر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات .